إشكالية الانتقال الديمقراطي في الجزائر منذ إقرار التعددية السياسية

مقاربة بنيوية

قـــط سميـــر ، أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر)

ملخص:

يحاول المقال تحليل إشكالية الانتقال الديمقراطي في الجزائر، والمعوقات التي تقف في طريق الجزائر لبلوغ هذا المسعى، وذلك بتبني مقاربة بنيوية. بعبارة أخرى؛ محاولة تحليل البنى السياسية-الدستورية والإقتصادية المجتمعية وحتى الثقافية التي تقوم عليها الدولة الجزائرية، ومحاولة فهم ما إن كانت هذه البنى عقبات أو ممكنات أمام الجزائر في سبيل تحقيقهـــا الانتقـــال نحـــو الديمقراطية. لذلك يسعى المقال إلى معالجة إشكالية مركزية مفادها: هل ستتمكن الجزائر من التحول نحو الديمقراطية فـــي ظـــل البنى التي تقوم عليها الدولة؟

الكلمات المفتاحية:الديمقراطية- الجزائر- مقاربة بنيوية

Résumé:

Cet article est pour objectif d'analyser la transition démocratique en Algérie, et les obstacles qui rencontrent l'Algérie pour atteindre à ce but. Cela, à travers l'adoption d'une approche structurelle. Autrement dit ; essayer d'analyser les structures politico-constitutionnelles, économiques et socio-culturelles que l'état algérien sur laquelle se repose. Et essayer de comprendre à quelle mesure ces structures considèrent comme des obstacles ou des facilitateurs vers la transition démocratique.

Mots-clés:Démocratie -Algérie -approche structurelle.

Abstract:

This essay takes up the issue of the democratic transition in Algeria, in addition to the obstacles Algeria is facing to rach such goal, through adopting a structural approach, in other words, we seek to analyze the societal, economic, constitutional and political structures, even the cultural ones on which the Algerian State is based. Furthermore, such structures are to be understood if they are obstacles or possible choices to Algeria in the path of the achievement of its transition to democracy.

Keywords: Democracy- Alegria- structural approch.

مقدمة:

اقتنعت النخبة الحاكمة في الجزائر بضرورة الانتقال نحو الديمقراطية ولو شكلياً، منذ أحداث 5 أكتـــوبر 1988؛ (خروج الشعب في احتجاجات بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ومطالب سياسية). وما تبعها من تطورات أدت في نهاية المطاف، إلى استقالة –أو قل- إقالة الرئيس الأسبق الشاذلي بن جديد ووضع دستور جديد ســـنة 1989، يقر التعددية السياسية والحزبية، وفتح المجال أمام الحريات العامة وتقييد مدة الرئاســـة بعهـــدتين (أي التـــداول علـــى السلطة). كل هذه التطورات وما نتج عنها من إصلاحات سياسية، تفاءل بها المواطنون الجزائريون، اصطدمت عـــامين بعد ذلك بتوقيف المسار الانتخابي في جانفي 1992، عقب الزخم الذي ناله الإسلاميون. وبالتـــالي أجهضـــت العمليـــة الديمقراطية، وعاد النظام التسلطي الذي تمكن من إعادة إنتاج نفسه ولو بحلة جديدة "ديمقراطية الواجهة"، لكـــن بـــنفس دعائمه ومؤسساته ونخبه التسلطية التقليدية.

الإشكالية

في خضم فشل التجربة الديمقراطية الجزائرية، ودخولها في دوامة عنف أهلي دموي طيلة أكثر من عقد؛ جعلت التحليلات تذهب أبعد من كون هذا الفشل تتحمله النخب الحاكمة لوحدها، بل أيضاً في التركيبة البنيوية التي تشكل الجزائر دولةً ومجتمعاً. فالبنى السياسية والسوسيو اقتصادية والثقافية، لم تكن تشكل طريقاً معبدًا أمام الجزائر لقيامها بانتقال ديمقراطي حقيقي. فهل ستتمكن الجزائر من التحول نحو الديمقراطية في ظل البنى التي تقوم عليها الدولة؟

منهجياً ساد دراسة الديمقراطية في البلدان العربية منهجان، أحدهما يركز على البعد الثقافي ويدعى المنهج "الثقافوي"، من خلال دراسة التاريخ والثقافة السياسية للشعوب والتقاليد والمعتقدات والأديان، والتي ترجع تعثر الديمقراطية في العالم العربي والإسلامي عموما إلى القيم الإسلامية السائدة المتناقضة مع الديمقراطية. ومنهج آخر ينطلق من دراسة المجتمع المدني وطبيعة المؤسسات التي تنظم حياة المجتمع، للوصول إلى فهم إشكالية الديمقراطية. في حين أن هذه الدراسة الخاصة بالديمقراطية في الجزائر، فإنها ستعتمد منهجياً على المقاربة المتعددة الأبعاد، التي دعى إليها برهان غليون لدراسة الديمقراطية في الأقطار العربية. وتقوم هذه المقاربة؛ على تحليل البنى التي تقوم عليها الدولة والمجتمع الجزائري، وأيضا علاقاتها الجيوسياسية من أجل فهم أعمق لإشكالية الاستعصاء الديمقراطي في الجزائر.

إن الهدف من هذه الورقة، ليس محاولة تحليل أسباب غياب الديمقراطية في الواقع السياسي الجزائري فحسب، ولكن أيضا محاولة استخلاص مدى حضور موضوعة الديمقراطية في تصور النخب السياسية الجزائرية سيما الحاكمة منها منذ الاستقلال، ومدى ترجمة ذلك في مشاريعها السياسية، وأيضا بواعث ضرورة التحول الديمقراطي في الجزائر ومستقبل هذه التجربة الفريدة عربيا.

الديمقراطية في تصور النخب الحاكمة في الجزائر منذ الاستقلال: قاد الجزائر بعد الاستقلال نخبة من الشباب، الذين أخذوا على عاتقهم تفجير الثورة الجزائرية وهذا ما شكل شرعية حكمهم بعد ذلك "الشرعية الثورية". هذه المجموعة من الشباب، والتي ورثت بلدًا مدمرًا بعد حرب دامت سبع سنوات ونصف، هذا الميراث الثقيل جعل القادة الجزائريون يؤجلون موضوعة الديمقراطية من سلم أولوياتهم فلم تكن هاجسهم، بل التفكير في إعادة بناء الدولة وهو ما عرف بالمعركة الكبرى؛ أي معركة البناء والتشييد بعد المعركة الصغرى حرب التحرير.

أضف إلى ذلك أن القادة الجزائريون آنذاك، كانوا منشغلين بالصراع على السلطة، الذي تجسد بين العسكريين والمدنيين. والذي دار أساساً بين هواري بومدين قائد أركان الجيش الجزائري، والرئيس الأسبق أحمد بن بلة. ويبدو أن هذا الصراع لم يكن سياسياً فحسب بل كان فكرياً كذلك. إلى أن حسم الصراع لصالح الطرف الأول، أي الجناح العسكري، بقيادة هواري بومدين الذي لا ينكر فضله إلا جاحد في مناحي عديدة سيما في المجال الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والدور الريادي الذي باتت تلعبه الجزائر في العالم الثالث إبان الحرب الباردة. غير أنه على المستوى السياسي، كان هواري بومدين من أسس للنظام التسلطي في الجزائر، فمنذ دستور 1965 ودستور 1976 تبنت الجزائر الخيار الاشتراكي، وأقرت الأحادية الحزبية والمركزية السياسية والإدارية في التسيير والتخطيط. وبالتالي ألغيت التعددية السياسية، وخنقت الحريات العامة وتكرست عقلية الزعيم الأوحد ونمط السلطة التقليدي بالمفهوم الفيبري (نسبة إلى ماكس فيبر).

التوجهات القومية العروبية لدى النخبة الحاكمة في الجزائر في الستينيات والسبعينيات، ساهمت كذلك في تأجيل موضوعة الديمقراطية من اهتماماتها السياسية. فكحال القوميون العرب، اهتمت الجزائر بمحاولات بعث هوية عربية مشتركة، بعيدا عن التبعية للاستعمار والقوى الإمبريالية. وقد بررت أنه في سبيل هذا المسعى القومي، تحتاج الأقطار

العربية إلى قيادات ملهمة وقوية، وان كانت مستبدة. يقع على عاتقها تنفيذ هذا الهدف أي توحيد الأمة العربية وبعثها. وبالتالي كانت الديمقراطية، ضحية هذه العقلية وهذه الشرعية القومية.

وفاة هواري بومدين عام 1978 والذي خلفه الشاذلي بن جديد، وهذا الأخير ينتمي فكرياً وسياسياً لنفس النخبة السابقة "النخبة الثورية". رغم عمل بن جديد على التقرب قليلا من المعسكر الغربي، وحاول تهذيب التجربة الاشتراكية في الجزائر، بيد أنه حافظ على نفس أدوات النظام التسلطي. ففي مجال الديمقراطية، لم يقدم شيئا وهو الذي صرح في خطاب له أن الشعب الجزائري ليس مستعدًا للتعددية الحزبية في بداية الثمانينيات، غير أنه مع نهاية عقد الثمانينيات، أجبر النظام الجزائري إلى فتح التعددية السياسية والحزبية. وكان ذلك نتيجة تضافر عوامل ثلاثة:

أولاً: الأزمة المالية التي عرفتها الجزائر منذ 1986؛ بعد تراجع أسعار البترول بشكل خطير، نتج عنه عجزًا تجارياً كبير وصل إلى حد الإفلاس. وما انعكس عنه كذلك فشل الدولة على الاستجابة لحاجيات المواطنين، كما لم تعد موارد الدولة كافية لاحتواء المعارضة واستمالها، ثم ضعفت سلطة الدولة وهيبتها، وكان في مقابل ذلك، بداية بروز مجتمع مدني معارض والذي تصلب عوده.([1]) **ثانياً:** بروز قوى إسلامية جديدة، تحمل خطاباً معارضاً للسلطة. وكانت هذه القوى قادرة على تعبئة الجماهير، ووضع نفسها بديلاً قادرًا على معالجة الأزمة الجزائرية. **ثالثاً:** أحداث أكتوبر 1988، والتي كانت حاسمة. والتي خلقت اضطرابات عارمة دفعت النظام إلى الاستجابة لها. لكن لا يمكن فهم هذه الأحداث بمعزل عن سياقها الدولي، أي تماشيا مع نهاية الحرب الباردة، وتصدع المعسكر الاشتراكي، وموجة التحول الديمقراطي التي اجتاحت أغلب بقاع العالم، سيما أوروبا الشرقية.

محنة فترة ما بعد التعددية السياسية : المرحلة التي أقرت فيها التعددية السياسية في الجزائر وما تلاها، كانت شديدة التعقيد فقد أبرزت هذه المرحلة؛ عمق افتقار المجتمع الجزائري وكذلك النخبة السياسية، لثقافة ديمقراطية. بدليل بروز سيل هائل من الأحزاب السياسية (العشرات) في ظرف قصير، واستغلت البعض منها سيما الإسلامية، ضعف السلطة وفتح الحريات، خاصة حرية التعبير واتخذت من منابر المساجد، أبواقا تبث من خلالها تصوراتها المتطرفة، وبرامجها التي كانت في كثير من الأحيان، تتضارب ومبادئ الديمقراطية، (حمل شعار الله مصدر السلطة بدل الشعب).

عرفت الفترة الممتدة بين 1992 إلى غاية عام 1999، تعاقب أربع رؤساء على قيادة الجزائر، وهذا مؤشر على عدم الاستقرار. وهم على التوالي: محمد بوضياف (تم اغتياله)، علي كافي في إطار المجلس الأعلى للدولة، ثم اليمين زروال وأخيرًا عبد العزيز بوتفليقة. تميزت هذه السنوات، بسيادة الصراع لصياغة وترتيب البيت الداخلي في الجزائر، ولجم القوى الإسلامية الصاعدة. سيما بين الجيش والرئاسة؛ فقد سعى الجيش إلى تحجيم مكانة محمد بوضياف منذ توليه السلطة، وذلك باستحداث المجلس الأعلى للدولة والذي ضم إلى جانب بوضياف، أربع شخصيات ذات وزن ثقيل في الجزائر. في حين سعى بوضياف إلى إعادة بعث جبهة التحرير الوطني، في الساحة السياسية الجزائرية، لينتهي هذا الصراع، بتصفية محمد بوضياف في ظروف غامضة؟. بعد اغتيال بوضياف تم اختيار علي كافي في يونيو/ جويلية 1992، في إطار الاستمرار في اللجوء إلى الشرعية الثورية. وكان الشغل الشاغل لعلي كافي، هو التصدي للتنظيمات الاسلاموية التي بدأ عودها يشتد، وباتت ترفض أي حوار مع السلطة. فشل علي كافي في مسعاه، علاوة على الأزمة الاقتصادية التي عصفت بالبلاد؛ عجلت بفقدان ما بقي من شرعية للنظام في الجزائر. والذي كان يمثله المجلس الأعلى للدولة في ذلك الوقت، والذي انتهت فترته الانتقالية أصلاً. وعلى إثر ذلك، تدخل الجيش من جديد في الحياة السياسية الجزائرية، الذي أكد أن تعيين رئيس الجمهورية، هو من اختصاص المجلس الأعلى للدولة. وبالتالي أعلن أن اليمين زروال هو مرشحه الوحيد.([1])

بعد حصول اليمين زروال على نسبة بلغت 61% من أصوات الشعب، إثر انتخابات الرئاسة عام 1995، والتي أكسبته شرعية قانونية، هي الأولى من نوعها ينالها رئيس جزائري منذ الاستقلال بعد الشرعية الثورية. الرئيس الأسبق اليمين زروال، وجد نفسه في دوامة من الأزمات متعدد الأبعاد: اقتصادية، وسياسية وأمنية، الأزمة الأمنية حاول التعامل معها عبر فتح حوار وطني شامل، مع إقصاء الجبهة الإسلامية للإنقاذ. وعبر قانون الرحمة؛ الذي منح بموجبه عفوًا نسبياً عمن تسبب في أعمال إرهابية، مقابل تركهم السلاح. كما عمل في المجال السياسي على المزيد من الإصلاح، بعد تعديل الدستور سنة 1996 لتصحيح الإختلالات السياسية، التي صاحبت دستور 1989. واستكمال البناء المؤسساتي للدولة؛ وذلك من خلال قانوني الأحزاب والانتخابات في فبراير 1997. والدعوة إلى مؤتمر للوفاق الوطني، توصل إلى عدد من التعديلات الدستورية، لتعزيز السلطة التشريعية وتجسيد مبدأ سيادة القانون.([2])

فترة رئاسة عبد العزيز بوتفليقة: بين الشرعية الثورية وشرعية الاستقرار السياسي والأمني

فترة منتصف التسعينيات وأواخرها، كان العنف السياسي والأمني سيدا الموقف في الجزائر. سيما مع اشتداد العنف الإرهابي؛ جعلت المواطن الجزائري يلتمس الأمن والطمأنينة، وان كانت على حساب حقوقه وحرياته. فبرز الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، كـ "مخلص" بفضل ما حمله من أجندات سياسية طموحة. وأيضاً بفضل خطاباته المدوية؛ التي كانت تبعث الأمل من جديد في نفوس الكثير من الجزائريين. وبالخصوص بعد المصالحة الوطنية، التي اعتمدها بوتفليقة والتي زكاها الشعب، والتي حملت نتائج جد ايجابية، فقد تراجع العنف الإرهابي بشكل كبير.

الاستقرار السياسي الجزائر في عهد بوتفليقة؛ أكسب الأخير شرعية، بدليل "مبايعة" الشعب للمشاريع السياسية التي طرحها، والتي شكلت تصوره لحل الأزمة، (قانوني الوئام المدني والمصالحة الوطنية)، بنسب عالية وصلت إلى 98%. وقد تجسد ذلك أيضاً، بتزكية الشعب لرغبة الرئيس في عهدة ثالثة. وقد برر الرئيس ذلك؛ بأن الإصلاحات التي شرع فيها، يجب إتمامها، وهو الوحيد القادر على ذلك. ويبدو أن هذه الشرعية "الاستقرار"، لا يزال مفعولها يسري حتى وقتنا هذا. فدائماً يُطرح الرئيس كأنه صمام أمان الدولة الجزائرية، وأن أي غياب له؛ يعني غياب الاستقرار ودخول البلاد في الفوضى. وهذه الآراء لا تتبناها الخطابات السياسية والإعلامية الرسمية في الجزائر فحسب، لكن أيضا بعض الكتابات الأكاديمية !؟

دواعي الانتقال الديمقراطي في الجزائر : هل الديمقراطية هي الدواء للأزمات البنيوية المتعددة الأبعاد التي تعانيها الجزائر دولةً ومجتمعاً؟ الإجابة على هذا السؤال البسيط والصعب في آن، تتطلب الحديث عن الديمقراطية، كميكانيزم حكم يقوم على الرشادة والعدالة، وتضمن مبادئ المواطنة والاستحقاق والمساواة.

الديمقراطية حل للمعضلات الأمنية في الجزائر "الإرهاب" : لعلى من أبرز أسباب الأزمة الأمنية المدمرة، التي عانتها الجزائر طيلة عقد التسعينيات، والتي راح ضحيتها "للأسف" أزيد من 150 ألف جزائري، علاوة على الخسائر المادية التي فاقت 20 مليار دولار؛ ترجع إلى انغلاق النظام السياسي الجزائري. فاستفحال الظاهرة الإرهابية، لم يعد تهديدًا للأمن القومي الجزائري فحسب، ولكن أيضا لكيان الدولة الجزائرية ومؤسساتها. فبروز الإرهاب؛ كان أصلاً تعبيراً عن أزمة شرعية تفتقدها النخبة الحاكمة. فالإصلاحات التي اعتمدتها الجزائر نهاية الثمانينيات ومطلع التسعينيات، صارت في مهب الريح.([3]) وبالتالي استعصى ترسيخ الديمقراطية بالبلاد. وبالرغم من الحلول الأمنية والسياسية (قوانين الرحمة الوئام المدني والمصالحة الوطنية)، والتي لا تُنكر نتائجها الايجابية، غير أن جذور الإرهاب والمعضلات الأمنية الأخرى لا تزال باقية بقاء أزمة شرعية السلطة.

فالانفتاح السياسي الحقيقي والتحول الديمقراطي الفعلي، من شأنه قطع الطريق أمام التيارات المتطرفة والمتسترة بالدين الإسلامي، التي تجد يسراً في تجنيد الشباب، الذي يعاني أزمات اجتماعية وشظف العيش؛ بسبب البطالة والسكن

والتي تشكل حالات إحباط شديد، تدفع هؤلاء الشباب للمغامرة، إما تجاه البحر للهجرة نحو أوروبا أو نحو الجبال لقتال هذا النظام "الجائر" الذي حرمهم من حقوقهم.

الديمقراطية استجابة للتحديات السوسيو-اقتصادية : يعاني المجتمع والاقتصاد الجزائريين، من اختلالات هيكلية حقيقية. ويأتي في مقدمتها البطالة والفقر وغياب تنوع مصادر التصدير خارج المحروقات. فمنذ الاستقلال، تعرف الجزائر ظاهرة البطالة في أوساط الشباب وهي في تنامي مستمر. والتي تصل حسب التقديرات، إلى حوالي 29% حيث لم تتمكن أي حكومة على مدار 50 سنة، من تقليص هذه النسب المخيفة بشكل ذو دلالة. وكما يلاحظ الباحث لويس مارتينيز، أن صعود الإسلاموية المتطرفة منذ الثمانينيات في الجزائر والمغرب العربي عموما؛ يرجع إلى قدرة هذه التيارات المتسترة بالدين الإسلامي، على تجنيد الشباب البطال. فالبطالة –حسبه-، من أهمم المغذيات للأصولية والإرهاب والهجرة والعنف الاجتماعي.([4])

فالديمقراطية القائمة على العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص والمحاسبة والجزاء، من شأنها إنشاء حركيات فعالة وفعلية، لإلغاء شروط الفقر والتهميش في الجزائر، وتكريس أولويات المواطنة. فالديمقراطية في الحكم، قادرة على بلورة مفهوم التنمية والأدوار الوظيفية للدولة. مما يشجع على المبادرة ويحقق الاستحقاق، والمسهلة في المحصلة الأخيرة، لعمليات بناء حراك اجتماعي وسياسي واقتصادي خلاق، في ظل دولة الحق والقانون.([5])

السياقات البنيوية والجيوسياسية والانتقال الديمقراطي في الجزائر : نصبوا من خلال تحليل البنى الثقافية والسوسيو اقتصادية في الجزائر، وكذلك علاقاتها الجيوسياسية، سيما مع أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وأيضا جوارها الإقليمي؛ إلى تسليط بعض الضوء الكاشف حول تركيبة هذه البنى وتطوراتها التاريخية، ومدى اعتبارها عقبات أو ممكنات، في سبيل تعبيد الطريق أمام عملية الانتقال الديمقراطي المنشودة في الجزائر.

1)الثقافة الوطنية والانتقال الديمقراطي : تؤكد العديد من الدراسات وكذلك الشواهد التاريخية، أن الجزائر ما بعد الاستقلال، تمكنت من بلورة ثقافة وطنية متجانسة إلى حد مقبول. وذلك بفضل النصوص السياسية والأيديولوجية، التي اعتمدها القادة الذين تعاقبوا على حكم الجزائر. رغم حضور بعض الأزمات الثقافية، التي كانت كامنة طيلة عقود والتي كشفت الستار عنها تحولات ما بعد أكتوبر 1988 والانفتاح السياسي الذي حصل في البلاد. بالخصوص أزمة الهوية أو المسالة الأمازيغية، وأيضا دور الإسلام السياسي كأحد مكونات المشهد السياسي في الجزائر. غير أن قولنا إن الجزائر تمكنت من صياغة ثقافة وطنية متجانسة إلى حد مقبول، بالمقارنة ببعض بلدان العالم الثالث حديثة العهد بالاستقلال، وحتى بعض الأقطار العربية والتي ورثت مجتمعات متشرذمة وممزقة على أسس متعددة، طائفية أو دينية أو عرقية. والتي نتج عنها انشطار العديد من الدول وانقسامها، وهذا ما لم يحدث في الجزائر بحمد الله.

مهما يكن من أمر، فإن الجزائر تفتقر إلى ثقافة ديمقراطية في الممارسة السياسية. وينسحب هذا الأمر كذلك على المستوى المجتمعي. فلا تزال العقلية القبلية تسود ذهنيات أغلب الجزائريين. والعقلية القبلية في الجزائر، ليست جديدة فهي متجذرة في التاريخ، وكرستها السياسة الاستعمارية التي طبقت ما سماها عبد الباقي الهرماسي "نظرية الأنصاف". والتي ذهبت إلى أن النظام الاجتماعي، كان محفوظ أساسا بمأسسة التضاد بين الوحدات الاجتماعية، وليس بواسطة الحكم المركزي.([6])

المرجعية القبلية في الحكم والسياسة، لا تقتصر على السلطة فحسب، ولكن أيضًا على مستوى المعارضة فالأحزاب السياسية، كذلك تمثل مصالح جهوية أو عشائرية. وقد سجلنا عودة القبلية بقوة في الجزائر، سيما في منطقة القبائل، عقب المسيرات الاحتجاجية ضد السلطة (مطالب ثقافية) بين شهري نيسان/ابريل وحزيران/يونيو 2001. حيث تشكلت لجان القرى "العروش" القبائلية، والتي قبلت السلطة الحوار معها، للنظر في مطالبها. مما أثار حفيظة الأحزاب السياسية، التي نددت بقفز السلطة عليها وتفضيلها الحوار مع العروش. وعموماً فإن عودة هذه البنى التقليدية إلى الساحة

السياسية في الجزائر، يعبر على حد تعبير عبد النور بن عنتر؛ عن محنة السياسة في الجزائر. وعن غياب دولة القانون والمؤسسات ، بل وتطرح أيضاً إشكالية الدولة في هذا البلد([7]).

-الإسلام السياسي والتجربة الديمقراطية في الجزائر : بروز الإسلام السياسي في الجزائر، جاء نتيجة صحوة لهذا التيار في العالمين العربي والإسلامي. غير أن دخول هذا التيار العمل السياسي، والذي تزامن مع فتح التعددية في الجزائر 1989؛ عبر عن أزمة هوية وثقافة ديمقراطية في آن. فمحنة الأحزاب الإسلامية في الجزائر، أنها مارست السياسة في بلد مأزوم ومجتمع يتلمس طريقه نحو الديمقراطية الحديثة. ووجه المفارقة في هذه التجربة، هو أن قيامها سوف يسعى إلى توكيد الاختلاف الديني، في مجتمع قائم أصلا على مقوم جوهري هو الدين الإسلامي. الذي لا يحتاج من أحد للمزايدة بشأنه. فلعلى مقتل الأحزاب الإسلامية في الجزائر، جاء على يدها أصلاً. بمعنى آخر؛ أنها جازفت بمقوم جوهري من مقومات المجتمع الجزائري، وأقحمته المعترك السياسي بدل أن تبقيه بمنأى عن التلاعبات السياسية.([8])

فضلاً عن ذلك، فإن التيارات الإسلامية التي برزت بدايات التسعينيات، سيما الجبهة الإسلامية للإنقاذ؛ هي أحزاب شعبوية شأنها في ذلك شأن أحزاب السلطة. ويظهر ذلك من خلال الممارسة والخطاب والأهداف المعلنة.([9]) فالجبهة الإسلامية للإنقاذ، لم تحمل مشروعاً حضارياً أو أقله سياسياً، بل كانت جل طروحاتها دينية طوباوية، من خلال انتقاد السلطة وتعليق كل فشلها الاقتصادي والسياسي، في ابتعادها عن الدين وبالتالي حملت شعار "الإسلام هو الحل"، دون مضامين واضحة وملموسة.

البنية السوسيو-اقتصادية والانتقال الديمقراطي في الجزائر : تزايدت في الآونة الأخيرة الحديث عن ضرورة تحديث المجتمعات النامية واقتصادياتها، كشرط مسبق لعمليات الانتقال الديمقراطي في هذه الدول. فالعديد من الدراسات وكذلك التجارب الواقعية، أثبتت أن الكثير من البلدان التي عرفت إجهاض لتجربتها الديمقراطية، كان مرده أساسا؛ للتركيبة الاقتصادية والاجتماعية التقليدية لهذه البلدان، غير المساعدة على الانتقال الديمقراطي. فهل البنى السوسيو اقتصادية في الجزائر تشكل بيئة مشجعة لهذا الانتقال؟

1)البنية الاقتصادية: يوصف الاقتصاد الجزائري بأنه اقتصاد غير رسمي وغامض المعالم informelle. فهو ينطوي على نمطين من التنظيم العام والخاص. وإلى اليوم يتمحور حول غلبة القطاع العام، وتملك الدولة لقوة العمل عن طريق تحديد الأجور. في حين أن أهم الركائز التي تتبنى عليها الديمقراطية الحديثة هي الليبرالية الاقتصادية. ورغم محاولات الجزائر الانتقال إلى اقتصاد السوق، تكيفاً مع الوضع العالمي لما بعد الحرب الباردة، والذي عرف انهيار الكتلة الاشتراكية، وتحول جل دول العالم نحو الليبرالية الرأسمالية. ورغم اعتماد الجزائر سياسة الخوصصة لمؤسساتها العمومية، عرفت تعثرات ميدانية ما أوقعها في أزمة اقتصادية خانقة.

فمحاولات الخوصصة التي اعتمدتها الجزائر، تزامنت مع أزمة انخفاض أسعار البترول نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات. ما دفع الجزائر إلى اللجوء إلى الاقتراض من صندوق النقد الدولي، والذي فرض عليها تطبيق برنامج للتكييف الهيكلي، قصد تصحيح الاختلالات الاقتصادية. لكن عجز الجزائر عن تسديدها لديونها سنوات عديدة، أدخلها في دوامة كان الخروج منها أمرا في غاية الصعوبة هذا من جهة.

من جهة أخرى يعد الاقتصاد الجزائري، اقتصادًا ريعياً إلى أبعد الحدود (98% من الصادرات) وتسود فرضية تتعلق بنمط الإنتاج تقول؛ بأن احتمالات التحول الديمقراطي تزداد بازدياد سيطرة القطاعات الاقتصادية المنتجة على القطاعات الريعية والطفيلية. وبالتالي وجود طبقة اجتماعية خاصة، تستمد قوتها من قدراتها الإنتاجية، وليس من إمساكها بالسلطة وسيطرتها على أداة القهر البيروقراطي. فسيطرة اقتصاد التوزيع والقرابة الزبائنية، يصبح من الصعب

تصور نشوء استقلالية نسبية ضرورية على المستوى السياسي، مقارنة مع الصعيد الاقتصادي، وتصبح الدكتاتورية شرطا لإعادة إنتاج الطبقة المالكة وتجديد ثروتها وملكيتها.([10])

وفي الجزائر، كان ريع البترول الذي تتحكم فيه الدولة، من خلال الشركات النفطية العمومية، مكن السلطة من الهيمنة على دواليب توزيع الثروة مجتمعياً. مما شجع على استفحال الزبائنية السياسية والاجتماعية بين الدولة والمجتمع. فقد عمدت السلطة على التدعيم المادي للعديد من الجمعيات الوهمية، وحتى بعض الأحزاب، قصد دمجها في مشروع السلطة. وهذا الأمر، سمح لها بالانتفاع من "كرم" السلطة التي تعتمد على شخوص على رأس هذه التنظيمات، تسوق لبرامجها مقابل قبض هؤلاء الزبائن عوائد لقاء أتعابهم. وهذا ما جعل الجزائر تتذيل تصنيف منظمات الشفافية الدولية، كأحد الدول الأكثر فسادًا في العالم. فقد ساهم الريع النفطي، في خلق عقلية ريعية لدى النخبة الحاكمة. وصارت لديها نظرة خاصة للعائد بدون جهد، وبكل الطرق مهما كانت مشروعة أو غير ذلك. واكتسبت الطبقة السياسية كذلك تلك النظرة، إذ تراجع الفكر العقلاني لديها. ما أسهم في إنتاج هذه العقلية؛ هي أحادية النظام السياسي والنمط الاقتصادي الموجه، ثم الأوضاع السياسية والأمنية المتردية، التي شجعت على توفير المناخ الملائم لتطور سلوك البحث عن الريع. (11)

2)البنية الاجتماعية والتحول الديمقراطي في الجزائر : تزايد الاهتمام في الآونة الأخيرة بتحولات المجتمع الجزائري، وعلاقة ذلك بالانتقال الديمقراطي. غير أن الدراسات الأكاديمية حول الموضوع، الكمية والكيفية ظلت يطبعها التناثر والقلة. لذلك سنحاول هاهنا، تحليل هذه البنى وربطها بإمكانات المساعدة على التحول نحو الديمقراطية.

-الاندماج الوطني في الجزائر: توصف الجزائر، بأنها دولة متوسطة التجانس اجتماعياً. ويضم السياق المجتمعي عناصر تشكل أحد معوقات الاندماج الوطني. ومنه صعوبة التحول الديمقراطي المتين، الخالي من تشرذمات حتى الكامنة منها. التي تهدد في أي لحظة من انفجار الوضع الاجتماعي، وبالتالي إعاقة المسار الديمقراطي. ويعد مشكل الهوية أو ما يعرف بالمسألة الأمازيغية، أهم محدد لأزمة الاندماج المجتمعي-الوطني في الجزائر.

وقد عمل الاستعمار الفرنسي على توسيع الهوة بين العرب والبربر. وذلك بلعبه على التناقضات الاجتماعية في الجزائر من أجل ضرب الإسلام. وعمل على تقريب البربر من الأوروبيين أكثر من العرب، وطبعاً هذا التقريب لا يعني تمتعهم بامتيازات مادية اقتصادية أو سياسية.) [12](وكان رد فعل الجزائريين حينها، اللجوء إلى الانتماءات الثقافية التقليدية، سواءً العرقية أمازيغ/عرب أو حتى الدينية، في مواجهة سياسات الطمس والإدماج والفرنسة العنصرية.

وبعد الاستقلال، ورثت الدولة الجزائرية التناقضات المجتمعية، حيث كانت ساحة لصراع ثقافي، زادت سياسات النظام الجزائري "العنصرية" الطين بلة. فقد ارتكب أخطاء فاقمت المشكلة. وذلك باتخاذه بعض الإجراءات كالحملة الوطنية للتعريب منذ 1971، وكان في مقابل ذلك، عدم الاعتراف بالخصوصية الثقافية للأمازيغ. فلم يتم ترسيم الأمازيغية كلغة وطنية دستوريا، إلا بعد موجة الاحتجاجات العارمة التي عرفتها منطقة القبائل، في ربيع 2003.

-اختلال التوازن الجهوي بين الشمال والجنوب وبين المدن والأرياف : تؤكد الإحصاءات أن توزيع السكان في الجزائر، غير منتظم بين شمال البلاد وجنوبها. حيث تنخفض الكثافة السكانية بشكل كبير، كلما توجهنا صوب المناطق الجنوبية، سيما الصحراوية. ويعزى هذا الخلل في التوزيع السكاني؛ إلى عاملين حاسمين. الأول: سياسة التصنيع والتشغيل الجماعي في الحواضر الكبرى أدى إلى نزوح الشباب الريفي العاطل عن العمل، أو ذوي الدخل الفلاحي الضعيف. السبب الثاني: أمني إرتبط بتداعيات الأزمة الأمنية الخطيرة التي كان الريف مسرحاً لها[13]

هذا الخلل في توزيع السكان، كان له الأثر في طبيعة سياسات ومخططات التنمية. فنلاحظ أنه منذ الاستقلال، كان التركيز في مخططات التنمية على المدن الكبرى، سيما الساحلية. في حين بقية المناطق الداخلية والهضاب، وكذا

الجنوبية الصحراوية، حضها ضئيلا من مخصصات التنمية. بالرغم من أن هذه المناطق، هي الأغنى في البلاد. حيث تحتوي على المحروقات، ركيزة الاقتصاد الوطني.

3)العلاقات الجيوسياسية والانتقال الديمقراطي في الجزائر : البيئة الإقليمية والدولية الراهنة، تشكل فرصة سانحة أمام الجزائر؛ لقيامها بانتقال نحو الديمقراطية. خاصة الإقليمية العربية، مع زخم الثورات العربية، ففي شمال إفريقيا عرفت ثلاث دول شرق الجزائر تونس مصر ليبيا انهيار نظم تسلطية، هذه التحولات عربيا؛ ستلقي بضلالها حتما على الوضع الداخلي في الجزائر، وهو ما أجبر السلطة؛ على القيام بإصلاحات ديمقراطية، وإلا تعرضت لموجة الغضب الشعبي الذي قد يعصف بها نهائيا. أما علاقات الجزائر الجيوسياسية وتحديدًا مع القوى الكبرى، الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، فإنها عرفت تحولاً في مطالبها بشأن الديمقراطية في الدول العربية عموماً، والجزائر بشكل خاص. فأحداث 11 سبتمبر 2001، جعلت الغرب يعوض مطلبه السياسي بشأن الديمقراطية وحقوق الإنسان والانفتاح السياسي، بالمطلب الأمني. أي التنسيق لمكافحة الإرهاب العابر للأوطان. الشغل الشاغل لصانع القرار الأمريكي، في العقد الأخير. وأيضاً، مكافحة الهجرة غير الشرعية هاجس أوروبا الأمني.

-الولايات المتحدة والجزائر: التنسيق لمكافحة الإرهاب وتهميش المطلب الديمقراطي : تعهدت الإدارة الأمريكية في عهد جورج بوش الابن بنشر الديمقراطية في العالم العربي، وبرز ذلك من خلال الخطاب الرسمي والمشاريع الإستراتيجية؛ الشرق الأوسط الكبير والجديد ومسار الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENA رغم أن هذا الخيار ليس بريئًا فله دلالات إستراتيجية واقتصادية.([14]) فالحقيقة الموضوعية تؤكد أن الولايات المتحدة الأمريكية دعمت أنظمة عربية تسلطية في حين تشن حملات ضد أنظمة عربية أخرى باسم الديمقراطية وأحيانا تكون بعض الأنظمة المستهدفة أكثر انفتاحاً من غيرها. فالقضية قضية مصالح ذلك أن المقاربة الأمريكية للديمقراطية حيال العالم العربي تقوم على عدم مساندة المطلب الديمقراطي في الدول ذات الأنظمة الموالية للغرب.([15])

وبخصوص الجزائر تخشى الإدارة الأمريكية من أن تحمل الديمقراطية حركات إسلامية التي قد لا تتحمس للحرب العالمية على الإرهاب. هذا إن لم تكن هذه التيارات متطرفة قد تهدد هي في حد ذاتها المصالح الأمريكية في المنطقة. فمن الحكمة الإبقاء أو قل دعم أنظمة تسلطية خادمة للمصالح الأمريكية على أن تجازف بديمقراطية قد تأتي بأعداء محتملين.

-أوروبا والجزائر: مكافحة الهجرة غير الشرعية... قبل الديمقراطية : الهجرة غير الشرعية القادمة من الضفة الجنوبية للمتوسط تجاه أوروبا تشكل هاجس أوروبا الأمني الأساسي، فكل الترتيبات الأمنية والشراكات الإستراتيجية بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط كانت مكافحة الهجرة غير الشرعية من أبرز أولوياتها.

فرغم إسراف أوروبا في خطابها حول الدمقرطة في المغرب العربي وتحفيزها له غير أن المخصصات المالية المخصصة لهذا المشروع تبقى ضئيلةً جدًا بالمقارنة مع ما تتطلبه هذه العملية. فالأموال المرصودة لها في إطار برنامج ميدا (الإطار المالي لمسار برشلونة) أقل من 0،5 % من مجمل المساعدات للمنطقة، بمعنى أنها أقل بمئتي مرة من تلك المخصصة لعملية الهيكلة الاقتصادية. فأنظمة المغرب العربي ومنها الجزائر استفادت كثيرًا من تنامي المخاطر الجديدة سيما موضوع الهجرة، فقد تمكنت هذه الأنظمة من إسكات أوروبا عن مطالبها الديمقراطية بمساومتها بشأن القضايا الأمنية سالفة الذكر، فقد نجحت في مسعاها فمثلا استبعدت مسائل حقوق الإنسان والديمقراطية من أجندة قمة مجموعة 5+5 في تونس([16])

وعموما يحصر الباحث عبد النور بن عنتر عجز أوروبا على تنفيذ مشروطيتها السياسية للجزائر الخاصة بالدمقرطة في عدة عوامل بعضها يخص الجانب الأوروبي وأخرى خاصة بالجزائر وبعضها خاصة بالسياق الإقليمي والعالمي عموما. أولاً: الضرورات الإستراتيجية التي تتفوق على الاعتبارات المعيارية والأخلاقية في سياسة الاتحاد

الأوروبي الذي لا يزال يتبنى المقاربة الواقعية في علاقاتها الخارجية. ثانياً: أهمية القطاعات الأمنية (الإرهاب، الهجرة غير الشرعية) والطاقوية بين أوروبا والجزائر جعلت المسالة الديمقراطية أمرًا هامشياً ثالثاً: المزاحمة التي تلقاها أوروبا من طرف الولايات المتحدة والمنافسة الاقتصادية من طرف القوى الصاعدة روسيا والصين.. والتي لا تراعي الجوانب المعيارية في علاقاتها مع الجزائر. رابعًا: الراحة المالية التي تتمتع بها الجزائر في السنوات الأخيرة جعلت الضغوط المالية الأوروبية في سبيل الدمقرطة في الجزائر غير ذات جدوى.([17])

غياب الديمقراطية في الواقع السياسي الجزائري

1)الأحزاب السياسية في الجزائر: غياب الديمقراطية داخليا وسيادة ثقافة الانشقاقات. رغم أن الجزائر من أوائل الدول العربية التي عرفت تعددية حزبية وذلك منذ دستور 1989، بعدما خضعت الجزائر لحكم حزب واحد قرابة ثلاث عقود منذ الاستقلال وهو حزب جبهة التحرير الوطني. وعلى الرغم من قدم التجربة الحزبية في الجزائر نسبياً أكثر من عقدين بيد أن الأحزاب السياسية في الجزائر تشوبها تشوهات كبيرة في ممارستها السياسة.

غياب الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية الجزائرية ليس بالأمر الغريب، فكيف ننتظر أحزاباً ديمقراطية في بلد غير ديمقراطي؟ كما أن التجربة الحزبية بعد التعددية أفرزت تصورًا سلبياً لدى المواطن الجزائري حول الحزب والنخب المرتبطة به نتيجة الممارسات المشوبة بالفساد والزبونية والاسترزاق والتبعية للسلطة وغياب المعارضة التي تشكل ثقلاً موازياً لها contre pois. فالأحزاب على مختلف مشاربها وانتماءاتها الفكرية ليبرالية إسلامية علمانية تاريخية أو حديثة، تشترك في أمر واحد وهو غياب الديمقراطية داخلها. ويمكن أن نعزو هذا الخلل إلى عدة اعتبارات أولاً: غياب التداول على قيادة الحزب؛ فيبدو أن التسلطية السياسية التي يعرفها النظام السياسي الجزائري انسحبت على مستوى الأحزاب فمنذ فتح التعددية وتأسيس أحزاب بقيادات لم تعرف التداول على السلطة داخلها، والأمثلة على ذلك عديدة، فقيادة الحزب في الجزائر لا تتغير إلا بموت القائد المؤسس أو انشقاق أعضاء آخرين ضده "انقلاب". ثانيا: الصلاحيات الواسعة التي يتمتع بها رئيس الحزب أو أمينه العام بالمقارنة مع صلاحيات المؤسسات خاصة الوسطى والقاعدة، وهي صلاحيات جزء منها فقط تنص عليه النصوص الأساسية للحزب لكن الجزء الأكبر منها يحصل على أرض الواقع خارج كل إطار قانوني.([18]) ثالثا: أن الأحزاب الجزائرية تتماهى في شكل جماعات ضاغطة فهي ما فوق الجمعية وما دون الحزب. رابعا: العلاقات داخل الأحزاب لا تقوم على قاعدة المواطنة، بل يسودها المنطق القبلي والاثني والمناطقي على حساب الوطني.([19])

السمة السلبية الأخرى الغالبة على الممارسة السياسية للأحزاب في الجزائر هي؛ سيادة ثقافة الانشقاقات الداخلية وتبرز هده الظاهرة أكثر لدى أحزاب المعارضة منها لدى أحزاب السلطة فقد، تحولت المعارضة السياسية من معارضة ضد السلطة إلى معارضة حزبية داخلية. فقد أصبح هاجس القيادات الحزبية الخشية من بروز شخوص داخل أحزابها تنافسها أو حركات تصحيحية قد تسحب الثقة من القيادات القديمة. وهده الانشقاقات تعبر عن أزمة شرعية حزبية شبيهة بأزمة الشرعية التي يفتقر إليها النظام الجزائري وجل النظم العربية والتي لا يتصور تغيير رأس هدا النظام إلا عبر موته كما أسلفنا أو بتبدل خارجي أو ثورة ديمقراطية تقتلعه من جذوره.

مهما كان من أمر، فان الانشقاقات داخل الأحزاب الجزائرية لم يسلم منها أي تيار، سواء كان وطنياً أو علمانياً أم إسلامياً، فالأخير كذلك لم يكن بمنأًى عن هذه الأزمة. فحركة مجتمع السلم تعرض رئيسها السابق بوجرة سلطاني لمحاولة إبعاد سياسي، وذلك في المؤتمر الرابع للحركة بعد ترشح منافسه عبد المجيد مناصرة الذي برر هده المحاولة للانقلاب على سلطاني؛ أن الأخير حول الحزب إلى رهينة للإبقاء عن نفس الرئيس واعتماده سياسة تهميش إطارات الحزب والمناضلين. الأحزاب العلمانية بدورها مستها هذه المحنة، سيما القبائلية ومنها جبهة القوى الاشتراكية ورغم حصانة قائدها التاريخي حسين آيت أحمد من أي انقلاب، غير أن العديد من الوجوه التاريخية والمعروفة في الحزب

أصابتها ضربات أحالتها إلى التقاعد السياسي قبل الأوان، ونذكر منها على سبيل المثال عبد الحفيظ ياحا وسعيد خليل والهاشمي نايت جودي.([20]) حزب السلطة جبهة التحرير الوطني، من جهته تعرض لموجة الانشقاقات الداخلية، فقد دخل مرحلة التعددية في جو عاصف وقد عرفت قيادته التغيير عدة مرات بدءًا من تنصيب عبد الحميد مهري عوض محمد الشريف مساعدية، الذي اتهم بعرقلة الإصلاحات ثم عرف هذا الحزب من جديد أزمة بعد عزم أمينه العام السابق بن فليس الترشح للرئاسيات منافساً عبد العزيز بوتفليقة في 2004. ويبدو أن الزلازل التي تتعرض لها جبهة التحرير الوطني لم تأت من الداخل أساساً كحال بقية الأحزاب الأخرى وإنما نتيجة سوء علاقة قيادة الحزب مع السلطة التنفيذية سيما مع رئيس الجمهورية.([21])

2)أمراض المجتمع المدني: المجتمع المدني هو بمثابة الوسيط بين المجتمع بفئاته وشرائحه المختلفة وبين الدولة بهيمنتها الكلية. وفي الجزائر فإن مفهوم المجتمع المدني، استعمل كوسيلة لإخراج النظام السياسي من أزمته والتخلص من مرجعياته التقليدية (الاشتراكية، التخطيط، الأحادية) نحو مرجعيات جديدة أخرى كالديمقراطية، اقتصاد السوق... وانجاز عملية الانتقال والخروج من الأزمة الاقتصادية والسياسية للنظام الأحادي وذلك بإشراك الفاعلين الاجتماعيين.([23])

رغم فتح المجال أمام نشاط قوى المجتمع المدني في الجزائر مند دستور ما بعد التعددية السياسية سنة 1989 والدساتير والتعديلات التي تلتها، فقد أشار دستور 1989 في الفصل الخاص بالحقوق والحريات في المادة 33 إلى "الحق في الدفاع الفردي أو عن طريق الجمعية عن الحقوق الأساسية للإنسان". كما نصت المادة 41 من دستور ([24]) 1996 على حريات التعبير وإنشاء الجمعيات والاجتماع مضمونة للمواطن، بيد أن الملاحظ لواقع حال المجتمع المدني الجزائري يجده يعيش حالةً من بؤس سياسي واجتماعي، وبالرغم كذلك للعدد الهائل من الجمعيات المدنية في الجزائر غير أنها لا تلعب دورا يذكر في المجتمع الجزائري، ويمكن أن نرجع ذلك لأسباب عديدة نذكر منها:

أولاً: تأثر قوى المجتمع المدني بالوضع الأمني في الجزائر، جعل أدائها تابعاً للتوجهات الحزبية فجل هده الجمعيات كالنقابات والتنظيمات الطلابية أدمج خطابها في سياق الخطاب العام لأحزاب السلطة بشكل خاص.([25]) ثانياً: أن مفهوم المجتمع المدني في الممارسة السياسية الجزائرية، ارتبط بالأزمة الاقتصادية الخانقة وأزمة الشرعية التي تعرض لها النظام، وبالتالي عمل على تسويق هذا المفهوم سياسياً وإعلامياً بنية جعله وسيلة جديدة تنظيمية لتوسيع قاعدة السلطة ومساعدتها على انجاز عملية الانتقال والخروج من الأزمة الاقتصادية والسياسية للنظام الأحادي وذلك بإشراك الفاعلين الاجتماعيين.([26])

3)تدخل الجيش في الحياة السياسية الجزائرية: تجمع كل النظريات الخاصة بالانتقال الديمقراطي؛ أن الأخير لن تقوم له قائمة في أي دولة بدون انصراف الجيش إلى وظيفته الطبيعية وهي الدفاع عن الوطن وابتعاده عن الحياة السياسية. في الجزائر، تبدو أهم معضلة تقاوم أي محاولة للانتقال نحو الديمقراطية هي؛ اضطلاع الجيش الجزائري بدور محوري في اللعبة السياسية وصوغه للخيارات المصيرية والقرارات المهمة ذات الشأن السياسي وحتى الاقتصادي في الجزائر. ورغم أهمية الموضوع (تدخل الجيش في الواقع السياسي الجزائري)، ودوره السلبي في الانتقال الديمقراطي غير أننا نلمس قلة الدراسات الجادة حول هذه الإشكالية، ولعلى السبب في ذلك يعزى أساساً إلى، تضييق الخناق حول طرق هذا الموضوع ولو أكاديمياً، ناهيك عن الخوض فيه سياسياً أو إعلامياً، فهو لا يزال من المحظورات في الجزائر حتى وقتنا هذا.

ومن بين الكتابات القليلة والجريئة حول الموضوع، نجد كتابات الباحث هواري عدي الذي يعتبر أن هذه الإشكالية هي؛ من مواريث حقبة الثورة الجزائرية وما تلاها في السنوات الأولى من الاستقلال، فقد دار صراع محتدم أثناء الثورة بين ما عرف بالسياسيين والعسكريين، أي بين الحكومة المؤقتة الممثل الدبلوماسي للثورة وبين جيش

التحرير الوطني. وبعد الاستقلال، انتقل هذا الصراع كما أسلفنا بين هواري بومدين قائد أركان الجيش الوطني الشعبي وبين الطبقة السياسية-المدنية على رأسهم أحمد بن بلة أول رئيس للجزائر بعد الاستقلال، إلى أن حسم الصراع لصالح العسكريين. فمند تلك اللحظة تعزز نفوذ العسكر في الدولة الجزائرية.([27]) فقد تجسدت السلطة في يد ضباط الجيش، فكل من تولوا رئاسة البلاد بعد ذلك هم من العسكر. وحتى بعد فتح التعددية السياسية واعتماد إصلاحات في سبيل تعزيز الديمقراطية مع دستور فيفري 1989، اضطلع الجيش بدور مركزي في إدارة المرحلة الانتقالية، فهو من عين الرئيس الراحل محمد بوضياف الذي تم تصفيته بعد ذلك وهو من أنشأ المجلس الأعلى للدولة، كما عين علي كافي ثم الجنرال اليمين زروال على رئاسة الدولة والجمهورية الجزائرية. وكل الدلائل تشير إلى أن الجيش الجزائري كان الرقم الأصعب في معادلة السياسة الجزائرية، فكان الثقل الموازي –بل قل- الغالب في مواجهة مؤسسة الرئاسة. وهناك عدة أدلة على ذلك، ومنها إجبار الرئيس الأسبق شاذلي بن جديد على الاستقالة ثم علي كافي وحتى اليمين زروال، الذي تخلى عن منصب رئاسة الجمهورية قبل نهاية عهدته وهو مؤشر على عدم قدرة أي رئيس جزائري على مقاومة ضغوط ضباط الجيش.

وقوف ضباط الجيش الجزائري في وجه عملية الانتقال الديمقراطي بدءًا من العام 1992، بعد إقدامه على توقيف المسار الانتخابي بعد فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ بأغلبية الأصوات في الانتخابات المحلية ثم التشريعية، وهذا ما شكل الشرارة التي أشعلت نار الفتنة التي تخبطت فيها الجزائر لأكثر من عقد. خوف ضباط الجيش الجزائري من الديمقراطية نابع في الأصل من خشيتهم من فقدان الامتيازات المادية التي لطالما تمتعوا بها في جو الفساد والتسلطية، والتي سيفقدونها حتماً في جو الديمقراطية التي تعني العدالة الاجتماعية والمحاسبة القضائية والمساواة..

4)الفساد السياسي في الجزائر: مثلما ورد آنفاً، تصنف منظمات الشفافية الدولية الجزائر في ذيل الترتيب من حيث الفساد ولعلى تحليل أسباب هذه الظاهرة، يرجع إلى أزمة ثلاثية الأبعاد؛ أزمة الشرعية وريع البترول والعلاقات الزبائنية بين السلطة والمجتمع المدني. فقد كشفت المرحلة الانتقالية مند أحداث أكتوبر 1988، والتطورات السياسية الخطيرة التي أفرزتها بعد توقيف المسار الانتخابي عام 1992، والتي سرعان ما تحولت إلى أزمة أمنية دموية دامت لأكثر من عقد؛ كشفت عن أزمة شرعية وثقة بين الشعب والنظام. فهذه الأوضاع السياسية والأمنية الفوضوية وغير المستقرة وفرت بيئة خصبة لنمو الفساد، فقد اتسمت الفترة الانتقالية بالتدخل المباشر للجيش في تسيير دفة الحكم ما انجر عنه بروز جماعات مصالح جديدة ارتبطت به وطفت إلى السطح بشكل سريع ومفاجئ "الأثرياء الجدد" التي استغلت حالة الفوضى من أجل التربح خاصة أن هذه المرحلة عرفت إعادة تصحيح وهيكلة الاقتصاد الوطني.

ارتفاع أسعار البترول وزيادة مداخيل ريع المحروقات منذ سنة 2000، جعل السلطة -ولا أقول الجزائر- تعيش بحبوحة مالية مكنتها من السيطرة على الفاعلين الاجتماعيين، وعرقلتها والحيلولة دون تمكنها من تكوين طبقة اجتماعية حقيقية. وهي مكونة من فئات اجتماعية مختلفة تنسج تحالفات ظرفية تختلف باختلاف الخيارات والأوضاع الاقتصادية والسياسية لكل مرحلة، غير أنها تشترك في كون مصدر نفوذها وسلطتها هو المراكز التي تحتلها في هرم الدولة، والتي تسمح لها بتوجيه الاقتصاد الوطني واحتكار توزيع الريع وتوجيهه، الأمر الذي يجعلها تسعى لإبقاء هذا الاحتكار، من خلال فرضها لنظام تسلطي يضعف القوى الاجتماعية التي قد تهدد نفوذها. سيطرة السلطة على القوى الاجتماعية عبر التحكم في مصير الريع، وبالتالي توزيع الثروة وخلق علاقات زبائنية بين السلطة والمجتمع المدني، فالجمعيات والنقابات وحتى الأحزاب السياسية تكون متمحورة حول شخص واحد أو مسمى ديني أو جهوي أو تاريخي.. وتتعلق بأمل تجنيد جمهور معين أو ضمان وجود إعلامي شكلي يباعان لنظام يسعى لكسب المشروعية، وعلى استعداد لوضع زعيم من تلك التنظيمات أو بعض رموزها في مراكز المنتفع كي يقدر على إعادة توزيع ما يقبض ويدعم الفريق الذي أنشأه.

خاتمة : ما يمكن استخلاصه في نهاية هذا التحليل، أن الديمقراطية أصبحت مطلباً مجتمعياً في الجزائر. وقد تطور هذا المطلب شيئاً فشيئاً، منذ أحداث أكتوبر 1988. فهي لم تكن نابعة عن وعي لدى النخب الحاكمة بإلزامية الديمقراطية، كمدخل ومنهج حكم وسياسة لإصلاح الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها الجزائر دولة ومجتمعا.

التجربة الديمقراطية في الجزائر، وما انجر عنها من دوامة عنف سياسي سرعان ما تحول إلى إرهاب دموي بعد توقيف المسار الانتخابي والذي أسفر على فوز الإسلاميين؛ أثبتت هذه التجربة مدى افتقار الجزائر لثقافة ديمقراطية. فبعد أحداث أكتوبر 1988 دخلت البلاد في مرحلة انتقالية صعب التحكم في مصيرها ومسارها، فانفلتت الأمور ودخلت البلاد في حالة من اللااستقرار طال أمدها، والتي تزامنت مع أزمة اقتصادية حادة. غير أن هذا الأمر ونقصد (عدم الاستقرار)؛ هو مخاض عادي تمر به كل المجتمعات التي قامت بثورة أخلاقية وتسعى للتطور نحو بناء الديمقراطية باهظة الثمن.

تعرضنا للبنى السياسية والاقتصادية الاجتماعية والثقافة الوطنية؛ يتجلى من خلالها أن الجزائر في تحول مستمر، وهي من بين البلدان العربية القليلة تقبلاً لمبادئ الديمقراطية. لكن المطلوب القيام بالمزيد من الإصلاحات في هذا السبيل، فيجب التقليل من ريع البترول، كمصدر وحيد للأمة، والعمل على بناء اقتصاد إنتاجي متنوع؛ للتقليل من الفساد المستشري المرتبط بالريع. أما اجتماعياً، من الضروري زيادة بناء التجانس المجتمعي وتجسير الهوة الثقافية لحل أزمة الهوية، وتحقيق العدالة الاجتماعية بين مختلف شرائح المجتمع، وأيضا بين شمال البلاد وجنوبها وبين المدن والأرياف.

البنية السياسية تبدو النواة الصلبة التي استعصى كسرها، وذلك نتيجة خصوصية تطورها التاريخي، التي أعطاها هذه الصلابة، وقدرتها العجيبة في التأقلم مع مختلف التحولات التي شهدتها الجزائر. والمقصود هنا النخب الحاكمة والمكونة من فئات مدنية وأخرى عسكرية. وبالرغم من أن البنية الدستورية والقانونية "مثالية" في الجزائر، وذلك بإقرار الدساتير سيما عقب مرحلة الأحادية الحزبية، لمختلف مبادئ الديمقراطية والمواطنة المتساوية والحريات الأساسية، غير أن الممارسة الميدانية للعمل السياسي، يبرز مدى عمق الأزمات التي تعاني منها السياسة في الجزائر، فغياب الديمقراطية هو السمة الغالبة للواقع السياسي الجزائري، سواءً من جانب السلطة أو حتى المعارضة أي الأحزاب وقوى المجتمع المدني.

الهوامش:

([1]) هناء عبيد، "أزمة التحول الديمقراطي في الجزائر"، في احمد منسي و[آخرون]، **التحول الديمقراطي في المغرب العربي**، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، ص 138-143.

([2]) هناء عبيد، المرجع نفسه، ص 143-144.

([3]) صالح زياني وعادل زقاغ، "مسار الإصلاحات الدستورية وأثرها على الممارسة السياسية في الجزائر"، دراسات إستراتيجية، (الجزائر: ، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، العدد، 14، 2006)، ص 105.

([4])Luis Martinez, « Maghreb: vaincre la peur de la démocratie » Cahier de Chaillot, Avril, 2009.pp 32-35.

([5]) برقوق امحند، " الديمقراطية... والتنمية" دراسات إستراتيجية، العدد 14، 2006، ص ص 05-06.

([6]) ثناء فؤاد عبد الله، "التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي: قضايا أساسية"، في أحمد منسي و[آخرون]، مرجع سابق، ص ص 24-25.

(7)عبد النور بن عنتر، إشكالية الاستعصاء الديمقراطي في الوطن العربي، في ابتسام الكتبي و[آخرون]، **الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ، 2005). ص 65.

([8]) نور الدين ثنيو، "الأحزاب السياسية في الجزائر والتجربة الديمقراطية"، في علي خليفة الكواري (محررا) و[آخرون] **الديمقراطية داخل الأحزاب في البلدان العربية**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ، 2004) ص 227.

(9)voir: Lahouari Addi, "**L'Algérie et la démocratie** pouvoir et crise du politique" dans l'Algérie contemporaine, textes a l'appui, série histoire contemporaine,(paris, la découverte, 1995)

(10) برهان غليون، "منهج دراسة مستقبل الديمقراطية في البلاد العربية: المقدمة النظرية"، ورقة مقدمة في إطار اللقاء السنوي لمشروع مستقبل دراسة الديمقراطية في البلدان العربية، 1996، ص 12.

(11)محمد حليم ليمام، "ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر: الأسباب والآثار والإصلاح" المستقبل العربي، العدد 391، أيلول، 2011.

(12) عبد النور بن عنتر، فرنسا والمسالة الأمازيغية. متوفر على الرابط: www.aljazeera.net

(13) اسماعيل قيرة وآخرون، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2002) ص 213.

(14)عماد فوزي الشعيبي، "الدلالات الإيديولوجية والإستراتيجية للدعوة إلى الديمقراطية عند جورج بوش" دراسات إستراتيجية، ماي/جوان 2006. ص ص 82-83.

(15) عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر أوروبا والأطلسي**، (الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة، ، 2005) ص 161.

(16) عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص ص 159-160.

(17)Abdenour Benantar, "UE – Algérie: La puissance normative a l'épreuve des impératifs stratégiques" dans **Europe et Maghreb** (dir: Benantar Abdenour), CREAD, septembre 2010, p 326.

(18) عبد الناصر جابي، "الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب الجزائرية بين ارث الماضي وتحديات المستقبل" ورقة قدمت في إطار اللقاء العشرين لمشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية حول "مفهوم الأحزاب الديمقراطية وواقع الأحزاب في الدول العربية" 24 يونيو/تموز 2010. ص ص 14-22.

(19) بوحنية قوي، "أزمة الحراك الداخلي في الأحزاب الجزائرية: قراءة نقدية". ورقة قدمت في إطار اللقاء العشرين لمشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية حول "مفهوم الأحزاب الديمقراطية وواقع الأحزاب في الدول العربية" 24 يونيو/تموز 2010. ص 3.

([20]) عبد الناصر جابي، "الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب الجزائرية..." مرجع سابق، ص ص 24-34.

([21]) المرجع نفسه. ص ص 34-42.

([22]) عمر فرحاتي وعبد العالي دبلة، "أهمية ودور المجتمع المدني في الحياة السياسية والاجتماعية" مجلة المفكر، العدد الأول، مارس 2006. ص 89.

([23]) انظر دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1996.

([24]) بوحنية قوي، "المجتمع المدني الجزائري: الوجه الآخر للممارسة الحزبية" المغرب الموحد، 05 مارس 2011.

([25]) انظر: عبد الناصر جابي، "العلاقات بين البرلمان والمجتمع المدني في الجزائر: الواقع والآفاق"، في مجلة الفكر البرلماني. نوفمبر، 2006.

(26)Lahouari Addi, « L'armée algérienne confisque le pouvoir » le monde diplomatique, février 1998, pp 01-02.

قائمة المراجع:

-دساتير الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: 1965-1976-1989-1996.

- إسماعيل قيرة وآخرون، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002)

- برقوق امحند، " الديمقراطية... والتنمية" دراسات إستراتيجية، العدد 14، 2006

- برهان غليون، "منهج دراسة مستقبل الديمقراطية في البلاد العربية: المقدمة النظرية"، ورقة مقدمة في إطار اللقاء السنوي لمشروع مستقبل دراسة الديمقراطية في البلدان العربية، 1996

- بهجت قرني، "السياسة الخارجية الجزائرية من الثورية إلى الانكفاء على الذات"، في بهجت قرنـــي و[آخـــرون]، **السياســـات الخارجية للدول العربية**، ترجمة جابر سعيد عوض (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 2002)
- بوحنية قوي، "أزمة الحراك الداخلي في الأحزاب الجزائرية: قراءة نقدية" ورقة قدمت في إطار اللقـــاء العشـــرين لمشـــروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية حول "مفهوم الأحزاب الديمقراطية وواقع الأحزاب في الدول العربية" 24 يونيو/تموز 2010
- بوحنية قوي، "المجتمع المدني الجزائري: الوجه الآخر للممارسة الحزبية" المغرب الموحد، 05 مارس 2011.
- صالح زياني وعادل زقاغ، "مسار الإصلاحات الدستورية وأثرها على الممارسة السياسية في الجزائر"، دراسات إســـتراتيجية، (الجزائر: ، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، العدد، 14، 2006)
- عبد النور بن عنتر، إشكالية الاستعصاء الديمقراطي في الوطن العربي، في ابتسام الكتبي و[آخرون]، **الديمقراطيـــة والتنميـــة الديمقراطية في الوطن العربي**، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005)
-، فرنسا والمسالة الأمازيغية. متوفر على الرابط:www.aljazeera.net
-، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر أوروبا والأطلسي**، (المكتبة العصرية للطباعة، الجزائر، 2005)
- عبد الناصر جابي، "الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب الجزائرية بين ارث الماضي وتحديات المستقبل" ورقة قدمت في إطار اللقاء العشرين لمشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية حول "مفهوم الأحزاب الديمقراطية وواقع الأحزاب في الدول العربية" 24 يونيو/تموز 2010. ص ص 14-22.
- ، "العلاقات بين البرلمان والمجتمع المدني في الجزائر: الواقع والآفاق"، في مجلة الفكر البرلماني. نوفمبر 2006.
- عماد فوزي الشعيبي، "الدلالات الإيديولوجية والإستراتيجية للدعوة إلى الديمقراطية عند جورج بوش" دراســـات إســـتراتيجية، ماي/جوان 2006.
- عمر فرحاتي وعبد العالي دبلة، "أهمية ودور المجتمع المدني في الحياة السياسية والاجتماعية" مجلة المفكر، العدد الأول، مارس 2006.
- هناء عبيد، "أزمة التحول الديمقراطي في الجزائر"، في أحمد منسي و[آخرون]، **التحول الديمقراطي فـــي المغـــرب العربـــي**، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)،
- محمد حليم ليمام، "ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر: الأسباب والآثار والإصلاح" المستقبل العربـــي، العـــدد 391، أيلـــول، 2011.
- نور الدين ثنيو، الأحزاب السياسية في الجزائر والتجربة الديمقراطية، في علي خليفة الكواري (محررا) و[آخرون] **الديمقراطية داخل الأحزاب في البلدان العربية**، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004)

المراجع بالغة الأجنبية

-Abdenour Benantar, UE – Algérie: La puissance normative a l'épreuve des impératifs stratégiques dans **Europe et Maghreb** (dir: Benantar Abdenour), CREAD, septembre 2010**.**
-Lahouari Addi, **L'Algérie et la démocratie** pouvoir et crise du politique dans l'Algérie contemporaine, textes a l'appui, série histoire contemporaine,(paris, la découverte, 1995).
-, « L'armée algérienne confisque le pouvoir » le monde diplomatique, février 1998.
-Luis Martinez, « Maghreb: vaincre la peur de la démocratie » Cahier de Chaillot, Avril, 2009.